الأمم المتحدة

UNEP/SPP-CWP/OEWG.1/L.1

Distr.: Limited
1 February 2023

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بإنشاء فريق للعلوم والسياسات لمواصلة المساهمة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث
الدورة الأولى
نيروبي، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2022 وبانكوك، 30 كانون الثاني/يناير – 3 شباط/فبراير 2023

مشروع تقرير الجزء الثاني من الدورة الأولى للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بإنشاء فريق للعلوم والسياسات لمواصلة المساهمة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث

مقدمة

1- في 2 آذار/مارس 2022، قررت جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في قرارها 8/5 أنه ينبغي إنشاء فريق للعلوم والسياسات لمواصلة المساهمة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث. وقررت جمعية البيئة أيضاً أن تنشئ، رهناً بتوافر الموارد، فريقاً عاملاً مخصصاً مفتوح العضوية يبدأ عمله في عام 2022، على أمل استكمال هذا العمل بحلول عام 2024.

أولاً- افتتاح الدورة

2- الدورةُ الأولى للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بإنشاء فريق للعلوم والسياسات لمواصلة المساهمة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث تُعقد في جزأين. وكان الجزء الأول من الدورة الأولى قد عُقد في شكل هجين في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي يوم الخميس 6 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وعُقد الجزء الثاني من الدورة الأولى في مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في بانكوك، في الفترة من 30 كانون الثاني/يناير إلى 3 شباط/فبراير 2023، في شكل اجتماع بالحضور الشخصي.

3- وافتتح الاجتماعَ في الساعة 10:40 نائب أمين مجالس الإدارة، أولف بيورنهولم، من مكتب شؤون الحوكمة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

4- ونقل السيد بيورنهولم اعتذار السيدة سقلين سيداه (باكستان)، نائبة رئيس الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية، التي شغلت منصب الرئيس بالنيابة في الجزء الأول من الدورة الأولى، التي لم تستطع حضور الاجتماع الحالي بسبب ظروف قاهرة. وبناء على توصية أصدرها المكتب في اجتماعه المعقود في 29 كانون الثاني/يناير 2023، دُعيت نائبة رئيس الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية، فالنتينا سيرا (أوروغواي)، إلى العمل كرئيسة بالنيابة في الجزء الثاني من الدورة الأولى، ريثما يتم انتخاب الرئيس.

5- وأعربت السيدة سيرا عن امتنانها للثقة التي حظيت بها، وقالت إن المشاركين، بعد أن أدلوا ببيانات عامة لإبداء آرائهم ورؤيتهم بشأن الشكل المحتمل لهيكل الفريق الجديد للعلوم والسياسات في الجزء الأول من الدورة الأولى، يواجهون الآن مهمة البت في تفاصيل مهمة، مثل مضمون عمل الفريق. ولهذا السبب، حثّت أعضاءَ الوفود على استخدام الوقت بشكل منتج وفعال من أجل تنفيذ ولاية الفريق العامل المحددة في قرار جمعية البيئة 8/5، وهي إعداد مقترحات لفريق العلوم والسياسات لينظر في بعض المسائل، ومن بينها تقديم خيارات بشأن نطاق عمل الفريق ومهامه الرئيسية ونظامه الداخلي ومبادئ التشغيل التي تحكم عمله، ضمن أمور أخرى.

6- وأدلى ببيانات افتتاحية كل من بينساك سوراسوادي، المدير العام لإدارة مكافحة التلوث، وزارة الموارد الطبيعية والبيئة، تايلند (بيان مسجل مسبقا بالفيديو)، باسم فاراوت سيلبا-أرتشا، وزير الموارد الطبيعية والبيئة، تايلند؛ وشيلا أغاروال- خان، مديرة شعبة الصناعة والاقتصاد، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، باسم إنغر أندرسن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وتيدروس أدهانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية (بيان مسجل مسبقا بالفيديو).

7- وشدد السيد سوراسوادي في كلمته الافتتاحية على أن التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد- 19)، التي فرضت تحديات لم يعرف لها مثيل سابقا في مجالات الصحة والاقتصاد والبيئة، أتاح للمجتمع الدولي فرصة لبناء عالم أكثر اخضرارا وصحة، ولزيادة قدرته على الصمود في مواجهة الأزمات الحالية والمستقبلية. وقال إن من الضروري إنشاء هيئة حكومية دولية معنية بالعلوم والسياسات للعمل مع مختلف أصحاب المصلحة، بما فيها الأوساط العلمية وواضعو السياسات، لتوفير المعارف والأدوات اللازمة لتوجيه عملية صنع القرار بشأن المسائل المتصلة بالمواد الكيميائية والنفايات والتلوث. ولذلك أتاحت الدورة الأولى المستأنفة فرصة حسنة التوقيت لمناقشة كيف أن البيانات والمعلومات والتقييمات العلمية يمكن أن تسمح باتخاذ إجراءات أكثر فعالية وكفاءة للتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة الناجمة عن إدارة المواد الكيميائية والنفايات، ولمنع التلوث.

8- ورحبت السيدة أغاروال خان بالممثلين المشاركين في الدورة، وقالت إن المواد الكيميائية تؤدي دورا حيويا في الحياة اليومية في مجالات عديدة مثل النقل والبناء وإنتاج الأغذية. غير أن أوجه الخلل أو النقص في إدارة النفايات التي تنتج حين انتهاء دورة حياة المواد الكيميائية تؤدي إلى زيادة تلوث الأرض والمياه والهواء. ويمكن للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية أن يستفيد من خبرة الهيئات المنشأة بموجب مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف المتصلة بالمواد الكيميائية والنفايات. وحيث إن نطاق عمل فريق العلوم والسياسات يمكن أن يكون واسعاً جدا، فينبغي الحرص على تجنب الازدواجية مع عمل تلك الهيئات وضمان القيمة المضافة. وسيكون لمهامه، التي يمكن أن تشمل إجراء مسح أفقي وتقييمات بيئية، تأثير على نطاق عمله؛ وسيتعين اتخاذ قرارات بشأن المسائل التي سيعالجها الفريق وتحديد أولوياته. ويمكن أن يتيح النظر في الجوانب السياسية والاقتصادية والصحية المتصلة بالمواد الكيميائية والنفايات، ودمج معارف المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين، تعزيز أهمية عمل الفريق في نظر واضعي السياسات، ولا سيما في المجالات التي تتوفر فيها المعارف العلمية الراسخة مثل مجال مثل تلوث الهواء. وستتمثل عوامل نجاح الفريق الأساسية في توخي الشفافية والموضوعية والتعاون الوثيق مع قطاع الصناعات الكيميائية والمجتمع المدني.

9- وقال السيد غيبريسوس إن 13 مليون شخص يموتون كل عام نتيجة لمخاطر بيئية معروفة، بما في ذلك تلوث الهواء والتعرض لمواد كيميائية، وسيستمر هذا العدد في الارتفاع نتيجة لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. ولدعم البلدان في التصدي لهذه التهديدات، نشرت منظمة الصحة العالمية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة خلاصة تشمل 500 إجراء لخلق بيئات توفر مزيداً الشروط الصحية. ومن المؤسف أن التنفيذ يسير ببطء وأن ثمة حاجة إلى تعزيز البحوث التي تبرز فعالية هذه الإجراءات من حيث التكلفة وفوائدها. ويمكن للفريق أن يحدث فرقاً حقيقياً باعتماد نهج استراتيجي يستند إلى العمل الجاري في إطار العمليات الأخرى وبتبيّن فرص الابتكار مع التركيز على الوقاية. ولا يمكن التصدي للتحديات التي تفرضها المواد الكيميائية والنفايات إلا بالعمل المشترك بين القطاعين العام والخاص والوكالات الدولية والمجتمع المدني.

ثانياً- انتخاب أعضاء المكتب

10- في سياق عرض هذا البند، أشارت الرئيسة بالنيابة إلى أن الأشخاص التالية أسماؤهم قد انتخبوا نوابا لرئيس مكتب الدورة الأولى: لينروي كريستيان (أنتيغوا وبربودا)؛ وسلمى قدوري جابر (العراق)؛ وعمر ديوري سيسي (مالي)؛ وسقلين سيداه (باكستان)؛ وميشيل تشيرين (سويسرا)؛ وفالنتينا سيرا (أوروغواي). وإضافة إلى ذلك، انتُخب سايروس ماجيريا (كينيا) مقررا. وأشارت الرئيسة بالنيابة إلى أنه خلال فترة ما بين الدورات، استقالت السيدة قدوري جابر (العراق) وحل محلها جينهوي لي (الصين) الذي انتخب عن طريق إجراء الموافقة الصامتة، وفقاً للمادة 19 من النظام الداخلي لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.

11- وأشارت الرئيسة بالنيابة إلى أن الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية قد وافق على تأجيل انتخاب رئيسه إلى الدورة الأولى المستأنفة، واقترحت أن يباشر الفريق في انتخاب الرئيس.

12- وطلب أحد الممثلين إرجاء الانتخاب إلى مرحلة لاحقة من الجلسة الحالية أو، بدلاً من ذلك، إجراء الانتخاب بالاقتراع السري.

13- وأشار ممثل آخر إلى أن قرارات هامة قد اتُخذت خلال الجزء الأول من الدورة الأولى، ولا سيما بشأن النظام الداخلي وانتخاب أعضاء المكتب، على الرغم من أن الاجتماع قد عُقد في شكل هجين، وأن بعض الدول الأعضاء لم تستطع المشاركة بشكل كامل عبر الإنترنت. وطلب أيضاً توضيحا بشأن إجراء الموافقة الصامتة الذي طُبّق خلال فترة ما بين الدورات، وذكر أن حكومته، بما في ذلك المنسق الوطني المعني بعملية إنشاء فريق للعلوم والسياسات ومناوبه، لم تتلق أي رسالة في هذا الصدد.

14- وأوضح موظف الشؤون القانونية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في معرض مناقشته التعليق على القرارات المتخذة خلال الجزء الأول من الدورة الأولى، أن الاجتماعات الهجينة ظاهرة جديدة نسبياً في الأمم المتحدة، حيث ظهرت في سياق جائحة كوفيد-19. وحيث إن الدورة الخامسة لجمعية البيئة قد دُعيت أصلاً للانعقاد في شكل هجين واعتُبرت اجتماعا حكوميا دوليا للجمعية منعقدا بشكل قانوني، رأت الأمانة أن الاجتماعات الحكومية الدولية التي تعقد في شكل هجين هي اجتماعات حكومية دولية منعقدة بشكل قانوني. وعقد الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية الجزء الأول من الدورة الأولى في شكل هجين، على النحو المبين في تقرير الاجتماع (UNEP/SPP-CWP/OEWG.1/3)، ولذلك يُعتبر أنه قد تشكَّل على نحو صحيح.

15- وقال ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ردا على الاستفسار بشأن إجراء الموافقة الصامتة، إن انتخاب العضو البديل قد جرى وفقا للمادة 19 من النظام الداخلي لجمعية البيئة، التي تنطبق على عمل الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية بوصفه جهازا فرعيا تابعا للجمعية، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال. وفي هذا الإطار، أُرسلت رسالة مؤرخة 19 كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى جميع الدول الأعضاء تبلغها بأن الأمانة قد تلقت مذكرة شفوية من مفوضية باكستان السامية تفيد بأن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، التي تتولى باكستان رئاستها حاليا، قد رشحت جينهوي لي (الصين) ليحل محل سلمى قدوري جابر (العراق). ونظرا لعدم ورود أي اعتراض على الترشيح بحلول الموعد النهائي المحدد في 18 كانون الثاني/يناير 2023، اعتبر السيد لي منتخبا حسب الأصول.

16- ودعت الرئيسة بالنيابة المشاركين إلى انتخاب مرشح من دول أوروبا الغربية ودول أخرى لرئاسة الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية بالاقتراع السري، وفقاً للمادتين 56 و57 من النظام الداخلي لجمعية البيئة.

17- وبناء على دعوة من الرئيسة بالنيابة، تولى فرز الأصوات ممثلو البرازيل وملاوي والمملكة العربية السعودية.

18- وأجري تصويت بالاقتراع السري.

عدد بطاقات الاقتراع:	111
عدد البطاقات الصحيحة:	109
الممتنعون عن التصويت:	21
عدد الأعضاء المصوتين:	88
الأغلبية المطلوبة:	45
عدد الأصوات التي حازت عليها المرشحة:	
غودي ألكيماد (هولندا)	88

19- وبعد الحصول على الأغلبية المطلوبة، انتُخبت السيدة ألكيماد رئيسة للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية.

20- وأشارت الرئيسة إلى أن مقعدي دول أوروبا الشرقية لا يزالان شاغرين في المكتب، وأن أربعاً من تلك الدول الأعضاء قدّمت ترشيحات فردية لم تصادق دول أوروبا الشرقية على أي منها حتى الآن.

21- وبعد إجراء مزيد من المشاورات داخل المجموعة الإقليمية، وبناء على طلب تقدمت به المجموعة بأن يُسمح لها بإجراء مشاورات إقليمية إضافية، قرر الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية أن يرجئ إلى دورته الثانية انتخاب أعضاء المكتب من دول أوروبا الشرقية.

ثالثاً- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

ألف- إقرار النظام الداخلي للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية

22- أشارت الرئيسة إلى أن الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية قد وافق في الجزء الأول من دورته الأولى على اعتماد النظام الداخلي لجمعية البيئة على النحو المبين في الوثيقة UNEP/SPP-CWP/OEWG.1/INF/2.

باء- إقرار جدول الأعمال

23- أشارت الرئيسة إلى أن الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية قد اعتمد في الجزء الأول من دورته الأولى جدول الأعمال التالي على أساس جدول الأعمال المؤقت وجدول الأعمال المؤقت المشروح (UNEP/SPP-CWP/OEWG.1/(I)/1 وUNEP/SPP-CWP/OEWG.1(I)/1/Add.2):

1- افتتاح الدورة.

2- انتخاب أعضاء المكتب.

3- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى:

(أ) إقرار النظام الداخلي للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية؛

(ب) إقرار جدول الأعمال؛

(ج) المسائل التنظيمية.

4- البيانات العامة.

5- خيارات للجدول الزمني وتنظيم أعمال الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية.

6- إعداد مقترحات لإنشاء فريق للعلوم والسياسات

7- مسائل أخرى.

8- اعتماد تقرير الدورة.

9- اختتام الدورة.

جيم- تنظيم الأعمال

24- وافق الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية على تنظيم أعمال دورته الأولى المستأنفة على النحو المبين في جدول الأعمال المؤقت المشروح وفي مذكرة السيناريو (UNEP/SPP-CWP/OEWG.1(I)/1/Add.2 و UNEP/SPP-CWP/OEWG.1/INF/3/Rev.1).

25- واتفق الأعضاء على السعي قدر الإمكان إلى عدم تنظيم أكثر من اجتماعين متزامنين لأفرقة الاتصال، في حال إنشائها، لضمان أن تستطيع الوفود الصغيرة المشاركة في جميع المداولات.

دال- الحضور

26- حضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء التالية: [يستكمل فيما بعد]

27- وحضر أيضاً ممثلو [يستكمل فيما بعد]

28- وحضر بصفة مراقب ممثلو [يستكمل فيما بعد]

29- وحضر ممثلو وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وأمانات المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، التالية أسماؤها: [يستكمل فيما بعد]

30- وحضر ممثلو المنظمات الدولية الأخرى التالية: [يستكمل فيما بعد]

31- وحضر ممثلو الكيانات غير الحكومية، وقطاع الصناعة، والأوساط الأكاديمية والكيانات الأخرى، التالية أسماؤها: [يستكمل فيما بعد].

رابعاً- البيانات العامة

32- أشارت الرئيسة، حين عرض هذا البند، إلى أنه خلال الجزء الأول من الدورة الأولى التي عقدها الفريق العامل، أدلت الدول الأعضاء والمراقبون ببيانات عامة بشأن إنشاء فريق للعلوم والسياسات لمواصلة المساهمة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث. وشجعت الدول الأعضاء والمراقبين الذين يرغبون في تقديم ملاحظات عامة إضافية خلال الدورة الأولى المستأنفة على أن يقدموها خطيا لكي يتسنى نشر تلك البيانات في البوابة الإلكترونية المخصصة للاجتماع.

33- وأدلى ممثل نيجيريا ببيان (باسم مجموعة الدول الأفريقية).

34- وقال الممثل إن مجموعته الإقليمية تؤيد إنشاء فريق للعلوم والسياسات ذي نطاق عمل واسع، يتناول مسألة المواد الكيميائية في جميع مراحل دورة حياتها وعلى طول سلسلة القيمة العالمية. وينبغي ألّا يقتصر نطاق العمل على المواد الكيميائية المستخدمة حاليا ونفاياتها، بل ينبغي أن يشمل أيضاً التلوث القديم، وأي تلوث في المستقبل، والجهود اللازمة لمنع التلوث قبل حدوثه. وشدد الممثل على الدور الحيوي الذي تؤديه الدول الأعضاء في تنسيق الإجراءات داخل نطاق ولايتها الإقليمية، ودعا أيضاً إلى إشراك القطاع الخاص وقطاع الصناعة والأوساط الأكاديمية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى وأعضاء البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، والجماعات التي لديها المعرفة المحلية والمعارف التقليدية، في تصميم الفريق وفي تنفيذ برامج عمله في المستقبل. وعلى وجه التحديد، اقترح إشراك ثلاثة علماء من كل مجموعة من المجموعات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. وأقر بأن مجموعته الإقليمية تفتقر إلى القدرة التقنية أو المالية الكافية التي تتيح إجراء بحوث وطنية يمكن أن تسهم في

التقييمات العالمية، ودعا فريق العلوم والسياسات إلى أن يعالج هذا التفاوت عن طريق بناء القدرات، وأن يضمن عدم تهميش البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل في التقييمات العالمية. وسيلزم تقديم دعمٍ مالي مناسبٍ لتمكين الفريق من أداء هذه الوظيفة. وقال أيضاً إن فريق العلوم والسياسات ينبغي أن يصمَّم بشكل يلبى احتياجات الفئات السكانية الشديدة الضعف، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى ازدواجية في الجهود القائمة.

خامساً- خيارات للجدول الزمني وتنظيم أعمال الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية

35- حين عرض هذا البند، وجّهت الرئيسة الانتباه إلى الوثيقة UNEP/SPP-CWP/OEWG.1/6 التي قدمت فيها الأمانة معلومات محدّثة عن جهود تعبئة الموارد، والميزانية، وخطة عمل مؤقتة.

36- وعرض ممثل الأمانة الوثيقة، وشكر حكومات ألمانيا وسويسرا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج واليابان، والمفوضية الأوروبية، على مساهماتها المالية وتعهداتها بتقديم التبرعات. وأشار إلى أن التكلفة الإجمالية التقديرية لعملية الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية ستبلغ حوالي 8,25 ملايين دولار، وقال إن المبلغ الوارد حتى الآن وقدره 2,3 مليون دولار يكفي لتغطية تكلفة العملية حتى اليوم بما في ذلك الدورة الأولى المستأنفة الحالية. وذكر أيضاً أن حكومة النرويج والمفوضية الأوروبية وحكومة اليابان بدأت، بعد صدور الوثيقة، في إرسال مبلغ إضافي قدره 1,5 مليون دولار. وستمكّن المساهمات المالية الإضافية الفريقَ العاملَ من وضع خطط لفترة ما بين الدورات قبل انعقاد الدورة الثانية، ولكن ستبقى الحاجة قائمة إلى جمع الأموال اللازمة للعمل المطلوب بعد الدورة الثانية. ورغم التطورات الإيجابية التي طرأت فيما يتصل بتمويل الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية، فإن تكلفة توفير موظفين للعمل في الأمانة قد تمت تغطيتها إلى حد كبير عن طريق تكليف موظفين في برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالعمل في الأمانة بدوام جزئي. ولا يمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يتحمل ذلك لفترة طويلة، وترتيبات التوظيف في المستقبل يجب أن توضع على أساس استرداد التكاليف. ومع ذلك، أكد أن وظيفتين من وظائف الموظفين الفنيين المبتدئين ستضافان إلى ملاك موظفي الأمانة، برعاية حكومتي الصين وفرنسا، وأن ذلك سيساعد كثيرا في الأعمال التحضيرية للدورة الثانية. ودعا ممثل الأمانة الدول الأعضاء القادرة على تقديم مساهمات مالية لدعم تنفيذ جميع جوانب قرار جمعية البيئة 8/5 إلى أن تفعل ذلك. وإذا لم تعرض أي دولة عضو استضافة الدورة الثانية، المزمع عقدها في تشرين الأول/أكتوبر 2023، فإنها ستعقد في نيروبي. غير أن شعبة خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ستكون مشغولة بشدة في الربع الأخير من عام 2023، حيث ستنظم اجتماعات في نيروبي وفي مواقع أخرى؛ ولذلك قد يتعين تأجيل الدورة الثانية إلى الربع الأول من عام 2024. وسيؤثر ذلك على العمل خلال فترة ما بين الدورات وربما على توقيت الدورة الثالثة، رغم أن سويسرا أكدت أنها قادرة على استضافة الدورة الثالثة والأخيرة من دورات الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية.

37- وأشار ممثل الأمانة إلى أن الوثيقة UNEP/SPP-CWP/OEWG.1/6 تقدم عرضاً عاماً واسع النطاق عن عناصر الميزانية، واقترح عقد مشاورة غير رسمية بشأن مسائل الميزانية خلال الاجتماع الحالي لكي تستطيع الأمانة تقديم توضيحات إضافية بشأن المسائل المذكورة في وثيقة الاجتماع وما يمكن أن يُدرج بشكل مجدٍ في خطة العمل في فترة ما بين الدورات فيما يتصل بالتمويل المتاح أو المتوقع.

38- وأبرز ممثل الأمانة بعض الجهود الجارية لتعزيز تنفيذ قرار جمعية البيئة 8/5، وذكر أن 500 شخص شاركوا في الحلقة الدراسية الشبكية عن نطاق عمل فريق العلوم والسياسات التي عُقدت في 24 يناير/كانون الثاني 2023 بوصفها الثالثة في سلسلة من الحلقات، ووجّه الشكر لهم. وشجع على زيادة المشاركة في الحلقة الدراسية الشبكية الرابعة. وحث أيضاً الدول الأعضاء التي لم تعيّن بعد منسقين وطنيين معنيين بعملية إنشاء فريق العلوم والسياسات على أن تفعل ذلك، حيث لم يسجَّل حتى الآن سوى 113 منسقاً وطنياً.

39- وشكرت الرئيسة ممثل الأمانة على عرضه إجراء مشاورة غير رسمية لتقديم توضيحات إضافية بشأن المسائل المتصلة بالميزانية واقترحت أن يقبل الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية ذلك العرض.

40- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أكدّت ممثلتان، تكلمت إحداهما باسم مجموعة من البلدان، أن من المهم توضيح العمل الواجب أداؤه خلال فترات ما بين الدورات نظرا لضيق الوقت المتاح للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية لتنفيذ ولايته. ويتوقف هذا العمل على ما يسعى الفريق العامل إلى تحقيقه في كل دورة من دوراته. وفيما يتصل بتحديد موعد الدورة الثانية، من المهم الحفاظ على الزخم وضمان وجود وقت كاف لاستكمال أي عمل يُعتزم إجراؤه فيما بين الدورات. وقالت الممثلة التي تكلمت باسم مجموعة من البلدان إن تخطيط العمل في فترة ما بين الدورات ينبغي أن يراعي أيضاً برنامج عمل الأمانة والأموال المتاحة.

41- وقالت ممثلة أخرى إن ثمة تسلسلاً منطقياً ينبغي التقيد به حين النظر في مختلف المسائل. وذكرت أن الموارد اللازمة تحدَّد بحسب العمل المطلوب فيما بين الدورات، ويتوقف ذلك على القرارات المتخذة بشأن نطاق عمل ووظيفة الفريق المقبل. وقالت إنها لا ترى أي جدوى من النظر في الاحتياجات من الموارد في مسار متوازٍ مع المسائل الموضوعية.

42- وقالت ممثلة أخرى إن خطة العمل المؤقتة لا تتناول حاليا سوى بعض عناصر قرار جمعية البيئة 8/5. وذكرت أن الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية ينبغي أن يُمنح أيضاً الوقت والحيّز اللازمين للنظر في المسائل الأخرى المذكورة في الفقرة 5 والعناصر المدرجة في الفقرة 6 من القرار. وينبغي أن يتناول برنامج العمل جميع المسائل على قدم المساواة.

43- وشددت ممثلتان على أهمية توضيح القرارات التي يلزم أن يتخذها الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية والقرارات التي يمكن أن يتخذها فريق العلوم والسياسات نفسه بمجرد إنشائه. وفي هذا الصدد، طلبت إحداهما من الأمانة أن تعد الخطوط العريضة لمشروع قرار أول بشأن إنشاء الفريق، يشمل مرفقات بشأن النظام الداخلي والمهام ومبادئ التشغيل والترتيبات المؤسسية ذات الصلة، مع مراعاة المناقشات التي جرت في الدورة الأولى المستأنفة الحالية والبيانات الخطية، لكي ينظر فيه الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية خلال دورته الثانية.

44- وتكلمت ممثلة باسم مجموعة من البلدان فطلبت من الأمانة أن تقدم توضيحات إضافية عن بعض عناصر الميزانية المقترحة، مثل تفاصيل تكاليف السفر وترتيبات الاجتماعات. وطلبت أيضاً أن تقدم الأمانة موجزاً للعناصر الرئيسية لاستراتيجية تعبئة الموارد ليكون أساساً لمزيد من المناقشات.

45- ووافق الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية على الدعوة إلى عقد مشاورة غير رسمية مع الأمانة بشأن وثيقة الميزانية (UNEP/SPP-CWP/OEWG.1/6) لفائدة ممثلي الدول الأعضاء المهتمين، وكلّف الرئيسة بتيسير إجرائها.

سادساً- إعداد مقترحات لإنشاء فريق للعلوم والسياسات

46- قدم ممثل الأمانة هذا البند من جدول الأعمال، ووجه الانتباه إلى الوثائق UNEP/SPP-CWP/OEWG.1/4، وUNEP/SPP-CWP/OEWG.1/5، وUNEP/SPP-CWP/OEWG.1/INF/4، وUNEP/SPP-CWP/OEWG.1/INF/6. وتمشياً مع التوجيهات التي قدمتها الدول الأعضاء في الجزء الأول من الدورة الأولى، ركزت الأمانة على إعداد الوثائق المتعلقة بنطاق عمل الاجتماع الحالي ووظائفه الرئيسية. وأنها الآن على استعداد بأن تسترشد بما تبديه الدول الأعضاء فيما يتعلق بالعمل فيما بين الدورات المطلوب للدورات المقبلة، وكذلك فيما يتعلق بالانقسام في الرأي بين المسائل التي سيغطيها الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية وتلك التي سيغطيها فريق العلوم والسياسات نفسه.

47- واقترحت الأمانة، في الوثيقة UNEP/SPP-CWP/OEWG.1/4، اتباع نهج رباعي المراحل لتحديد نطاق عمل الفريق، بما في ذلك اقتراح نهج تكاملي لتحديد نطاق العمل، وإطار مفاهيمي لتوجيه عمل الفريق، والنظر فيما إذا كان سيتم إدراج أو استبعاد أبعاد معينة بشكل صريح، وتحديد الكيانات ذات الصلة التي سيدعمها الفريق بشكل مباشر في ضوء نطاق عمله. وقد قدمت الأمانة لمحة عامة عن مجموعة المسائل التي يمكن أن ينظر فيها الفريق وتسعى الآن إلى التماس توجيهات واضحة فيما يتعلق باتساع نطاق عمل الفريق المقصود.

48- وركزت الوثيقة UNEP/SPP-CWP/OEWG.1/5 على الوظائف الرئيسية للفريق على النحو المحدد في القرار 8/5، وهي إجراء "مسح أفقي"، وإجراء تقييمات، وإدارة المعارف، وتيسير تبادل المعلومات، فضلاً عن وظيفة بناء القدرات، التي وردت ضمناً في نص القرار وأبرزها بعض الممثلين في الجزء الأول من الدورة الأولى باعتبارها وظيفة مستصوبة. ودعي الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية إلى الاتفاق على عملية لإعداد مقترح بشأن الوظائف الرئيسية، وتقديم التوجيه بشأن العمل المحتمل فيما بين الدورات، والنظر في لمحة عامة عن المشهد الحالي للهيئات القائمة المعنية بالتفاعل بين العلوم والسياسات (UNEP/SPP-CWP/OEWG.1/INF/4) والبدء في النظر في العناصر الرئيسية للترتيبات المؤسسية وتقديم التوجيه بشأنها.

49- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب العديد من الممثلين عن امتنانهم للأمانة لما أعدته من وثائق مفيدة للاجتماع الحالي.

50- وفيما يتعلق بنطاق العمل، أعرب العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، ومراقبة واحدة، عن تأييدهم لاتباع نهج تكاملي، على الرغم من أن الممثل، الذي تحدث باسم مجموعة من البلدان، أشار إلى أن الفريق ينبغي أن يظل قادراً على التركيز على العناصر الرئيسية الثلاثة للمواد الكيميائية والنفايات والتلوث بشكل منفصل. وأعرب العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، عن تفضيلهم لنطاق عمل واسع يسمح بالمرونة في الاستجابة للتحديات المستقبلية. واتفق العديد من الممثلين على أن نطاق العمل لا ينبغي أن يكون ضيقاً، ومع ذلك، سلطوا الضوء على أهمية أن يكون واضحاً. وقال أحد الممثلين إنه ينبغي النظر في النفايات والتلوث الناجم عن المواد الكيميائية فحسب، وإلا فإن نطاق عمل الفريق سيكون واسعاً للغاية، في حين شدد ممثلون آخرون على الحاجة إلى النظر في جميع أنواع التلوث والنفايات. وقالت إحدى المراقبات، مشيرةً إلى مرفق الوثيقة UNEP/SPP-CWP/OEWG.1/4، إن نهج "الأثر/التلوث إلى أسفل" إزاء نطاق العمل كان الأفضل، ولذلك فإن من المخيب للآمال أن تركز الوثيقة على نهج ''المواد الكيميائية إلى أعلى''.

51- وأعرب عدة ممثلين عن رأي مفاده أن الفريق ينبغي أن يركز على القضايا في البلدان النامية على وجه الخصوص، وأبرز عدة ممثلين آخرين الحاجة إلى بناء القدرات في البلدان النامية.

52- وشدد العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، على أن عمل الفريق الجديد ينبغي ألا يكرر عمل الكيانات الأخرى بل ينبغي أن يكمله ويسد أي ثغرات تتعلق بالمعلومات. وأشار أحد الممثلين إلى أنه سيكون من الأنسب النظر في المسألة عند مناقشة الترتيبات المؤسسية بدلاً من النظر فيها كعنصر من عناصر نطاق عمل الفريق. وأبرز الممثل نفسه أيضاً ضرورة أن يعمل الفريق على نحو يتسم بالفعالية من حيث التكلفة وأن يكون واقعياً.

53- وقال بعض الممثلين إنه ينبغي وضع معايير لعملية تحديد أولويات عمل الفريق، وذكرت إحدى الممثلات أنه من الأفضل أن يركز الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية على تحديد هذه المعايير بدلاً من وضع الإطار المفاهيمي في صيغته النهائية. وسلط عدة ممثلين الضوء على أهمية مناقشة الإطار المفاهيمي في الاجتماع الحالي. وشددت عدة ممثلات أيضاً على الحاجة إلى هيكل إداري قوي وفعال للفريق.

54- وأشار أحد الممثلين إلى أن مصطلح ''نطاق العمل'' قد تُرجم ترجمة غير صحيحة في النسخة الفرنسية من الوثيقة UNEP/SPP-CWP/OEWG.1/4، وقال إن من المهم تحديد مسؤوليات أعضاء الفريق وأن هذه المهمة يمكن إسنادها إلى فريق عامل فيما بين الدورات.

55- وأشار عدة ممثلين إلى أهمية التمثيل العادل في الفريق، ولا سيما فيما يتعلق بالدول الجزرية في المحيط الهادئ، والبلدان النامية وبلدان الجنوب، وأبرز أحد الممثلين الحاجة إلى آلية خاصة لضمان التمثيل الجغرافي العادل ومشاركة أكبر عدد ممكن من البلدان، وأشار عدة ممثلين آخرين إلى ضرورة احترام المعارف الأصلية والمحلية والاستجابة لها.

56- وفيما يتعلق بمشروع هدف الفريق الذي اقترحته الأمانة، على الرغم من أن بعض الممثلين قالوا إنه من المناسب التركيز على سلاسل القيمة، لم يوافق ممثلون آخرون على ذلك، قائلين إن نطاق العمل سيصبح ضيقاً

للغاية. ولاحظ أحد المراقبين أن مشروع الهدف لا يشير تحديداً إلى ''المواد الكيميائية'' وأن التركيز على سلاسل القيمة يعني ضمناً التركيز على المنتجات بدلاً من المواد الكيميائية الموجودة في النفايات أو التلوث، ومن ثم لن يتسق مع القرار 8/5 وأبرز مراقب آخر أن المواد الكيميائية الموجودة في المنتجات، في البلدان النامية على وجه الخصوص، لم تكن القضية الأكثر إلحاحاً، وقال إن التركيز على الهدف المتعلق بالآثار على الصحة البشرية والنظم الإيكولوجية سيكون أكثر ملاءمة. وقال أحد الممثلين إن اعتبار سلسلة القيمة عنصراً واحداً بموجب الإطار المفاهيمي بدلاً من اعتبارها جزءاً من الهدف العام، كان أكثر صلة بالموضوع. وأشار العديد من الممثلين إلى ضرورة مواءمة الهدف على نحو أوثق مع صياغة القرار 8/5 وأعرب عدة ممثلين عن رأي مفاده أن الهدف ينبغي أن يركز على توفير أدلة ومشورة ذات صلة بالسياسات، وشدد أحد الممثلين على أن الفريق ينبغي أن يقوم بدور نظام الإنذار المبكر لواضعي السياسات. وشدد عدة ممثلين على أن الهدف ينبغي أن يقدم أدلة علمية ذات صلة بالسياسات دون أن تكون إلزامية لها. ولاحظ آخرون أنه نظراً لوجود تباين كبير في الآراء بشأن الهدف، فكان من الضروري مناقشة المسألة بمزيد من التفصيل قبل البدء في النظر في وظائف الفريق.

57- وشجع أحد المراقبين أصحاب المصلحة على تقديم مساهمات عينية أو طوعية فيما يتعلق بعمل الفريق الجديد. وشكرت ممثلة أخرى الأمانة على إشراك منظمة الصحة العالمية في العملية الحالية.

58- وفيما يتعلق بالوظائف الرئيسية، قالت إحدى الممثلات إنه ينبغي التركيز على إنشاء هيئة تكفل الجودة العلمية؛ وتقديم نواتج وتوصيات محددة وفي الوقت المناسب وذات صلة؛ وتستمد شرعيتها من كونها عادلة وشفافة ومستقلة ويشمل ذلك التمثيل المتوازن بين الخبراء في الفريق. ولضمان فعالية الفريق الجديد، من الأهمية بمكان أن تكون نواتج ''المسح الأفقي'' موجزة وأن تُقدّم في غضون فترة زمنية معقولة. وعلاوة على ذلك، فإن تحديد الخيارات القائمة على الأدلة لمعالجة القضايا من شأنه أن يؤكد أهمية الفريق من خلال ضمان إمكانية بدء الاستجابات العملية للقضايا الناشئة والمنهجية بسهولة أكبر. وينبغي للفريق أيضاً أن يكفل الجودة العلمية والجدوى والمشروعية من خلال جمع البيانات وإدارة المعارف والاتصالات؛ ولذلك فإن بروتوكولات البيانات الصحيحة وإدارة المعارف تكتسي أهمية بالغة لدعم عمل الفريق. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للفريق أن يحترم النظم التقليدية لاكتساب المعرفة وأن يدمجها.

59- وقال عدة ممثلين إنه ينبغي إدراج بناء القدرات كوظيفة رئيسية، لأن ذلك سيسمح بالتبادل الفعال للمعلومات وتعزيز الحلول المحددة في ''المسح الأفقي'' والتقييمات البيئية. وأبرز أحد الممثلين أن نهج السوق، مثل النهج الذي وُضع في إطار المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، من شأنه أن يؤدي إلى تحسين التعاون التقني والتكنولوجي، في حين أبرز ممثل آخر أهمية وضع مناهج دراسية ملائمة في جميع مستويات التعليم.

60- وتناول عدد كبير من الممثلين الكلمة للتعليق على المهام الرئيسية للفريق الجديد للعلوم والسياسات. وأعرب العديد من الممثلين، بمن فيهم ثلاثة تحدثوا باسم مجموعات من البلدان، عن تأييدهم للمهام الأربع على النحو المبيَّن في الفقرة 2 من قرار جمعية البيئة 8/5، وذكر البعض أن هذه المهام الأربع كانت كافية. بيد أن كثيرين غيرهم دعوا، بمن فيهم الثلاثة الذين تحدثوا باسم مجموعات من البلدان، إلى إدراج مهمة إضافية لبناء القدرات، رغم أن إحدى الممثلات رأت أن بناء القدرات ينبغي أن يكون جزءاً من نشر المعرفة، في إطار المهام المبينة في الفقرة 2 (ج) و(د) من القرار، واقترح ممثل آخر إدراجها في إطار مهمة التقييم. كما دعا عدة ممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، إلى إدراج مهمة إضافية لتقديم المساعدة المالية.

61- واغتنم العديد ممن تحدثوا الفرصة لوصف ما اعتبروه بمثابة الجوانب البارزة لمختلف المهام.

62- وقال عدة ممثلين، بمن فيهم ممثلة تحدثت باسم مجموعة من البلدان، إن الغرض الرئيسي من مهمة المسح الأفقي يتمثل في تحديد القضايا الناشئة في إدارة المواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث، وتوفير الإنذار المبكر بالمخاطر. واقترح فرادى الممثلين أن عملية المسح الأفقي ينبغي أن يقودها خبراء؛ وينبغي إجراء مزيد من

المداولات بشأن الغرض منها وبشأن تكوين فريق من الخبراء يمكنه قيادة العملية؛ وينبغي تعريف مصطلح ''المسح الأفقي'' تعريفاً واضحاً في سياق الفريق لتفادي سوء التفسير؛ وينبغي أن تكون هذه المهمة مكملة لعمليات المسح الأفقي التي اضطلعت بها بالفعل مختلف المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، ولا تشكل تكراراً لها؛ وينبغي إدراج نتائج المهمة في خطط العمل المستقبلية أو استخدامها لتحديد مجالات التقييم. ودعا أحد الممثلين إلى الاستعاضة عن مصطلح ''المسح الأفقي'' بمصطلح يُفهم على نطاق أوسع. وقال ممثل آخر إن من الضروري ضمان أن تكون نواتج عملية المسح الأفقي موجزة وأن تُقدم في غضون فترة زمنية معقولة.

63- وفيما يتعلق بمهمة التقييم، قال عدة ممثلين إن التقييمات ينبغي أن تكون مواضيعية وأن تغطي مسائل محددة. وأشار أحد الممثلين إلى أن التقييمات ذات نطاق العمل الواسع للغاية قد تفقد أثرها. وقال فرادى الممثلين، بمن فيهم ممثلة تحدثت باسم مجموعة من البلدان، إنه ينبغي لفريق العلوم والسياسات أن يعتمد في تقييماته نهجاً شاملاً، يراعي العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقضايا الجنسانية؛ والتصدي للتحديات المتعلقة بالتلوث التي أثرت على البلدان النامية على وجه الخصوص؛ وإنشاء فريق خبراء عامل متخصص يضطلع بكل تقييم؛ والاستفادة من نُهج وخبرات الهيئات ذات الصلة والجمع بينها، من قُبيل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. ومن المسائل الأخرى التي أثارتها فرادى الممثلات أنه لا يندرج ضمن ولاية الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية أن يحدد، مبدئياً، عدد التقييمات أو نوعها أو نطاق عملها؛ وينبغي منح فريق العلوم والسياسات الحرية والمرونة اللازمين لتطويع منهجياته وفقاً للموضوع قيد النظر.

64- وأبرز عدة ممثلين، بمن فيهم ممثلة تحدثت باسم مجموعة من البلدان، ومراقب واحد، أهمية المهمة الواردة في الفقرة 2 (ج) من القرار 8/5، وهي توفير أحدث المعلومات ذات الصلة، وتحديد الفجوات الرئيسية في البحث العلمي، وتشجيع ودعم التواصل بين العلماء وواضعي السياسات، وتوضيح ونشر النتائج لمختلف الجماهير، وزيادة الوعي العام. وشملت الاقتراحات ذات الصلة التي قدمها فرادى الممثلين والمراقبين صياغة استراتيجية اتصال وربما إنشاء مجلس استشاري للاتصال؛ وضمان أن تهدف إدارة المعارف إلى تحقيق الشمولية، لا سيما بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل والشعوب الأصلية؛ ووضع استراتيجية للإشراك يجري في إطارها تعيين أصحاب المصلحة الرئيسيين وتضع نهجاً للتفاعل معهم؛ وتشجيع إنشاء آلية للعمل مع نظم معارف الشعوب الأصلية؛ وتقديم المشورة بشأن الثغرات في توافر الأدلة التي من شأنها، إذا تم سدها، أن تمكن من وضع سياسات وتنفيذها بشكل أكثر قوة وصنع قرارات أكثر استنارة من جانب الحكومات؛ وضمان أن تكون حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحصول على المعلومات، أمراً محورياً في إشراك أصحاب المصلحة.

65- وفيما يتعلق بمهمة تبادل المعلومات المقترحة، قال فرادى الممثلين، بمن فيهم ممثلة تحدثت باسم مجموعة من البلدان، ومراقبون، إن المهمة ينبغي أن تؤكد على قدرة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة على تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث؛ وتضمين الوضوح في الإبلاغ عن المخاطر والآثار؛ والمساعدة على زيادة إمكانية الوصول إلى المعارف، حيث تعتبر المنشورات العلمية مورداً مهماً للحكومات ولبرامج العلم التشاركي والرصد، ومع ذلك لم تكن متاحة للجمهور في كثير من الأحيان. واقترح أحد الممثلين أن تكون للفريق مهمة رئيسية منفصلة تتمثل في توفير واجهة بينية لأصحاب المصلحة لضمان وصول المعلومات إلى واضعي السياسات والباحثين وواضعي السياسات المترابطين، وإدراج المعلومات المتاحة على الصعيد القطري، وتيسير تبادل المعلومات وتطوير التكنولوجيا ونقلها.

66- وقال العديد من الممثلين الذين أيدوا إضافة مهمة محددة لبناء القدرات، بمن فيهم ممثلان تحدثا باسم مجموعات البلدان، ومراقب واحد، إن من المهم ضمان أن تتمكن جميع البلدان من المساهمة في عمل الفريق وتنفيذ نواتجه. ولاحظ عدة ممثلين أن مهمة بناء القدرات من شأنها أيضاً أن تعزز مهمة الفريق في مجال تبادل المعلومات

ونواتج مهمتيه بشأن المسح الأفقي والتقييم. وشملت مجالات التركيز المحددة لبناء القدرات التي ذكرها فرادى الممثلين ترجمة البيانات العلمية إلى وثائق ذات صلة بالسياسات واختبار الهياكل الأساسية؛ وتطبيق المعلومات العلمية على عملية صنع القرار ذات الصلة بالنهوض بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث؛ وتحسين اتساق السياسات عبر قطاعات المواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث داخل الحكومات الوطنية، بالتنسيق مع الجهود الأخرى المماثلة واستكمالاً لها، بما في ذلك جهود المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛ وإنتاج معارف قائمة على العلم لدعم مجموعة متنوعة من الأطراف المهتمة، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل؛ ومساعدة العلماء المحليين في تحليل الثغرات ومعرفة البيانات وإعداد ونشر موجزات السياسات الإقليمية والوطنية؛ وتزويد العلماء والخبراء المحليين بالأدوات اللازمة لوضعهم على قدم المساواة مع نظرائهم؛ وتيسير تنظيم المواءمة بين أولئك الذين يقدمون الحلول والبلدان النامية الأشد تضرراً من الآثار الضارة للمواد الكيميائية والنفايات والتلوث؛ وتطوير مناهج دراسية مناسبة ذات صلة في جميع مستويات التعليم.

67- واقترح عدد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، وبعض المراقبين، مهمة إضافية لتقديم المساعدة المالية. ويمكن للموارد المالية أن تدعم تنفيذ نواتج الفريق؛ وبناء القدرات؛ والمشاركة في أعمال الفريق.

68- واقترحت إحدى الممثلات أن تتمثل إحدى المهام الرئيسية الإضافية في توفير المعلومات لواضعي السياسات، على نحو يتسم بالشفافية، بشأن الفئات الأكثر تأثراً بسياساتهم، ولا سيما اجتماعياً واقتصادياً.

69- وخلال المناقشة، تحدث عدة ممثلين، بمن فيهم ممثلة تحدثت باسم مجموعة من البلدان، ومراقب واحد، عن طبيعة تكوين الفريق نفسه، قائلين إنه ينبغي أن يكون متعدد التخصصات، وأن يكون لديه توازن إقليمي وجنساني، وأن يتضمن مصادر للمعارف التقليدية والعلمية على حد سواء. وذكر عدة ممثلين أن الشفافية مهمة، بمن فيهم ممثلة تحدثت باسم مجموعة من البلدان، والتي أوصت بوضع مبادئ توجيهية بشأن الشفافية في عمليات اختيار الخبراء وكيفية التعامل مع حالات تضارب المصالح وحساسية البيانات.

70- وعقب المناقشة، وافق الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية على إنشاء فريق اتصال معني بنطاق عمل فريق العلوم والسياسات ومهامه الرئيسية، بغية إعداد مقترح لإتاحة الوضوح بشأن نطاق عمل الفريق؛ وإعداد مقترح لإتاحة الوضوح بشأن المهام الرئيسية للفريق؛ وتحديد العمل المحتمل فيما بين الدورات المتصل بنطاق العمل والمهام لينظر فيه الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية في دورته الثانية.

71- وسيشترك في رئاسة فريق الاتصال مارين كوليجنون (فرنسا) وديفيد كابيندولا (زامبيا). وكان من المقرر أن تسترشد مناقشاته بقرار جمعية البيئة 8/5، فضلاً عن الحاجة إلى تجنب ازدواجية الجهود واستكمال مهام هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات القائمة في الهيئات الأخرى ذات الصلة. وسيأخذ فريق الاتصال في الاعتبار الآراء المعرب عنها في الجلسة العامة والوثائق المعدة للدورة الأولى للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية وسينظر في هدف الفريق؛ ونطاق عمل الفريق، بما في ذلك ما إذا كان ينبغي اتباع نهج تكاملي؛ والمهام الرئيسية المبينة في الفقرة 2 من قرار جمعية البيئة 8/5 وأي مهام إضافية تم تحديدها، مع مراعاة الوثيقة UNEP/SPP-CWP/OEWG.1/5؛ وإمكانية اضطلاع الأمانة بمزيد من العمل بشأن نطاق العمل والمهام خلال فترة ما بين الدورات. واتُّفق أيضاً على أن ينظر فريق الاتصال أولاً في هدف الفريق ونطاقه ثم مهامه، يليه العمل فيما بين الدورات إذا سمح الوقت بذلك.

72- وتناول الرئيس التعليقات المتعلقة بالحاجة إلى تحقيق توازن إقليمي وجنساني في عضوية الفريق، فضلاً عن الشفافية والكشف عن تضارب المصالح، واقترح النظر في هذه العناصر أثناء مناقشة العمل فيما بين الدورات والوثائق اللازمة للدورة المقبلة للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية.

73- [يُستكمل فيما بعد]

سابعاً- مسائل أخرى

74- [يُستكمل فيما بعد]

ثامناً- اعتماد تقرير الدورة

75- [يُستكمل فيما بعد]

تاسعاً- اختتام الدورة

76- [يُستكمل فيما بعد]